الزراعة في الدنمارك إبان القرن الثالث عشر الميلادي

بدران عبد الونيس محمد حسن (•)

ملخص

يسلط هذا البحث الضوء على الزراعة في الدنمارك خلال القرن الثالث عشر الميلادي، مبرزاً أهمية الأرض كعنصر حيوي في المجتمعات الزراعية؛ فالأرض تمثل المحرك الرئيسي للإنتاج؛ فهي المصدر الأساسي للغذاء من خلال المحاصيل التي تنتجها، كما أنها تلعب دوراً مهماً في الحفاظ على توازن الغلاف الجوي بفضل النباتات الخضراء. لقد تبوأت الزراعة مكانة بارزة في المجتمع الدنماركي إبان القرن الثالث عشر الميلادي. وتدور فكرة البحث حول عدة محاور رئيسة هي: التشريعات المنظة للزراعة، والدورة الزراعية، وأنواع الحقول، واستصلاح الأراضي، وأبرز المحاصيل الزراعية، وتشريعات حماية المحاصيل؛ حيث فرض المشرع الدنماركي على توفير حماية شاملة للمحاصيل من مختلف المخاطر المحيطة بها، مما يعكس أهمية الأرض الزراعية للمجتمع في ذلك الوقت.

الكلمات المفتاحية: الدنمارك، الزراعة، الحقول، المحاصيل، التشريعات.

(•) مدرس بقسم التاريخ- كليه الآداب- جامعة بني سويف.

Abstract

This research sheds light on agriculture in Denmark during the 13th century AD, highlighting the importance of land as a vital element in agricultural societies. Land represents the main engine of production, as it is the primary source of food through the crops it produces, and it also plays an important role in maintaining the balance of the atmosphere thanks to green plants. Agriculture occupied a prominent position in Danish society during the 13th century AD. The research revolves around several main axes: agricultural regulations, crop rotation, types of fields, land reclamation, prominent agricultural crops, and crop protection legislation. The Danish legislator imposed comprehensive protection for crops from various surrounding risks, reflecting the importance of agricultural land to society at that time.

Keywords: Denmark, Agriculture, Fields, Crops, Legislation.

مقدمه:

تشكلت مملكة الدنمارك الموحدة في مطلع القرن التاسع الميلادي، مشتملة على ثلاث مناطق رئيسية: جوتلاند[١]Jutland غربًا، وسكانيا [٢]Scania شرقًا، وزيلاندZealand[٣] في الوسط. ورغم هذه الوحدة الجغرافية، شهدت المملكة فترات من الصراع على السلطة؛ حيث تنافس عدد من الملوك على العرش في بعض

---

[١] جوتلاند: تمتد من نهر إيدرEider جنوبًا- الذي يشكل الحد الفاصل مع ألمانيا- إلى الساحل النرويجي شمالًا. وقد تبوأت مكانة بارزة في الدنمارك نظرًا لاتساع مساحتها وموقعها الاستراتيجي. وقد وصفها آدم بريمن في أواخر القرن الحادي عشر بأنها أرض ذات تربة مالحة وقاحلة، باستثناء المناطق المحاذية للنهر.

Cf: Adam of Bremen: History of the archbishops of Hamburg-Bremen; trans F. J. Tschan, New York, 2002, pp. 186- 187; Saxo Grammaticus: Gesta Danorum: The History of the Danes, Vol. 1, edited by Karsten Friis, Oxford, 2015, p. 11.

[٢] سكانيا: تقع شمال زيلاند وصفها آدم بريمن بأنها المقاطعة الأكثر جمالًا في الدنمارك، حيث تتميز بوفرة سكانها، وغزارة محاصيلها، وثراء بضائعها. تمتد على مساحة تقارب **١١٣٠٠** كيلومتر مربع، وهو ما يعادل ضعف مساحة زيلاند.

Cf: Adam of Bremen: History, p. 191; Saga (K.): The History of the Kings of Denmark, trans by Hermann Pálsson, Paul Edwards, Odense, 1986, p. 60; The Danish medieval laws: the laws of Scania, Zealand and Jutland, ed H. Vogt & Other, New York, 2016, pp. 45- 46.

[٣] زيلاند: تعد أكبر جزر الدنمارك، وقد وصفها آدم بريمن بقوله: "جزيرة واسعة جدًا... يستغرق عبورها طولًا وعرضًا ما يقارب يومين". تبلغ مساحتها حوالي **٧٣٠٠** كيلومتر مربع. وقد شكلت زيلاند، مع مجموعة من الجزر الأصغر المحيطة بها، مقاطعة قانونية تضم أربعة وثلاثين إقليمًا.

Cf: Adam of Bremen: History, p. 190; Saxo Grammaticus: Gesta Danorum, p. 11.

الأحيان، لاسيمًا خلال الحروب الأهلية التي اندلعت في القرن الثاني عشر الميلادي[١]. ولم يتمكن أي من هؤلاء الحكام من بسط نفوذه على كامل أراضي المملكة، بل اقتصر حكمهم عادة على إحدى المناطق الثلاث. ومع ذلك، لعب الساحل الممتد والجزر الصغيرة ذات الكثافة السكانية المرتفعة دورًا محوريًا في ربط أجزاء المملكة عبر الطرق البحرية، مما أسهم في تعزيز تماسكها[٢].

امتلكت كل مقاطعة من المقاطعات الدنماركية الثلاث مجلسها الخاص، المعروف في الدنمارك باسم "Thing" وباللاتينية "Placitum"، والذي يُشار إليه بالجمعية الإقليمية. وقد لعبت هذه المجالس دورًا محوريًا في ترسيخ سلطة الملك؛ إذ تولت مسؤولية انتخاب الملوك وتلقي قَسَمْ الولاءِ منهم، فضلاً عن إقرار التشريعات الجديدة، كما امتد النظام الإداري ليشمل المستوى المحلي؛ حيث خُصص لكل منطقة فرعية مجلسها المحلي – الذي ينعقد بصفة دورية كل أسبوع أو أسبوعين– من أجل فض النزاعات المحلية والبتُ في القضايا البسيطة: كالإصابات وخلافات سياجات المحاصيل، أما القضايا الجنائية الخطيرة، مثل:

---

[١] شهدت الدنمارك سلسلة من الحروب الأهلية المتقطعة خلال الفترة من عام ١١٤٦م إلى ١١٥٠م. ومن أبرز نتائج هذه الحروب تولي أسرة آل فالديمارValdemar حكم البلاد. وقد بدأ عهد هذه الأسرة باعتلاء فالديمار الأول(١١٥٧– ١١٨٢م)Valdemar I العرش عام ١١٥٧م، واستمر حتى وفاة فالديمار الثاني(١٢٠٢– ١٢٤١م)Valdemar II عام ١٢٤١م. يرى البعض أن نهاية هذا العهد الفعلية كانت في عام ١٢٢٧م، حين وضعت هزيمة فالديمار الثاني في معركة بورنهوفد حدًا لطموحات الدنمارك التوسعية في ألمانيا.

Cf: Annales Waldemariani, in Annales Danici Medii Ævi, ed E. Jorgensen, Kobenhavn, 1920, p. 80; Annals of the house of Hanover, collected by Sir Andrew Halliday, vol. 1, London, 1826, pp. 216- 217; Helmold: The Chronicle of the Slavs, trans. F. J. Tschan, New York, 1966, 227- 228.

[2](The Danish medieval laws, pp. 3- 4.

جرائم القتل أو الامتناع عن سداد الغرامات، فكانت تُحال إلى مجلس المقاطعة لاتخاذ القرار النهائي بشأنها(١).

تعد الأرض عنصراً حيوياً في حياة البشر، خاصة في المجتمعات الزراعية؛ حيث تُمَثِّل المحرك الرئيسي للإنتاج، وهي المصدر الأساسي للغذاء، كما أنها تلعب دوراً مهماً في الحفاظ على توازن الغلاف الجوي بفضل النباتات الخضراء، علاوة على ذلك، أسهمت موارد الأرض من معادن وأخشاب في تقدم الحضارة وتطور أنماط الحياة البشرية. وتشكل الأرض مصدر الرزق الأساسي لسكان المناطق الريفية، سواء بشكل مباشر كمالكين، أو مزارعين، أو عمال، أو بشكل غير مباشر من خلال إنتاج وبيع السلع والخدمات للمجتمع الزراعي(٢).

ويركز البحث على دراسة الجوانب الزراعية في الدنمارك إبان القرن الثالث عشر من خلال إلقاء الضوء على الجوانب التالية: التشريعات المنظمة للزراعة، والدورة الزراعية، وأهم الأدوات المستخدمة في الزراعة، وأنواع الحقول، واستصلاح الأراضي، وأبرز المحاصيل الزراعية، وتشريعات حماية المحاصيل؛

---

(1)The Danish medieval laws, p. 3; Andersen, P.: 'The Truth must always be Stronger': The Introduction and Development of Næfnd in the Danish Provincial Laws, in New Approaches to Early Law in Scandinavia, ed S. brink & L. Collinson, Belgium, 2014, p. 10; Poulsen (B.): Contextualizing an Early Medieval Village: An Aristocratic Family in Southern Jutland, its Landed Wealth, and Connection to central Danish Thing Place, Danish journal of Archaeology, 11, 2022, p. 11.

(2) Bell (C.): Reforming Property Rights in Land and Tenancy, The World Bank Research Observer, 5, 2 (Jul., 1990), p. 143; Hybel (N.): The Nature of Kingship 800–1300, Boston, 2018, p. 187.

وذلك بهدف تقديم صورة شاملة عن الحياة الزراعية في الدنمارك خلال القرن الثالث عشر، مما يسهم في فهم أعمق للتاريخ الاقتصادي للدنمارك في القرن الثالث عشر الميلادي.

أولًا: التشريعات المنظمة للزراعة:

ظلت الدنمارك أقوى الممالك الإسكندنافية الثلاث طوال العصور الوسطى وحتى القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين، باستثناء بعض الفترات التي أضعفتها الحروب الداخلية. وقد ذكر آدم بريمن عدة أسباب لهذه القوة، أبرزها: امتلاك الدنمارك لأراضٍ خصبة تفوق الدول الإسكندنافية الأخرى كمًا ونوعًا. وتركز الكثافة السكانية في منطقة جغرافية صغيرة نسبيًا؛ مما سَهَّل السيطرة عليها واستغلال مواردها بكفاءةٍ أكبر، وقرب موقعها الجغرافي من أوروبا؛ مما يسّر التواصل والتبادل مع القارة الأوروبية[1]. كل هذه العوامل مجتمعة منحت الدنمارك ميزة استراتيجية واقتصادية، أسهمت في الحفاظ على قوتها ونفوذها لفترة طويلة من الزمن.

تُبرز التشريعات الدنماركية في القرن الثالث عشر الأهمية البالغة التي كانت تتمتع بها الأرض الزراعية في المجتمع الدنماركي آنذاك؛ فقد خصصت هذه القوانين حيزًا كبيرًا للتنظيم الزراعي، متناولةً جوانب متعددة، مثل:

---

(1) Adam of Bremen: History, p. 191; The Danish medieval laws, p. 45; Bagge (S.): Cross and scepter: the rise of the Scandinavian kingdoms from the Vikings to the Reformation, Oxford, 2014, p. 722; Postan (M.M.): The Cambridge Economic History of Europe from the Decline of the Roman Empire, Vol. 1_ Agrarian Life of the Middle Ages, Cambridge,1966, p. 634.

قانون سكانيا[١]: "يخصص قانون سكانيا حيزًا كبيرًا للشأن الزراعي؛ حيث يتضمن نحو خُمْس بنوده (**٤٨** بندًا من أصل **٢٤١** بندًا) تتعلق جميعها بالأنشطة الزراعية المختلفة".

قانون زيلاند[٢]: "ينقسم قانون زيلاند إلى ثلاثة كتب، وكلها تُولي اهتمامًا ملحوظًا بالشأن الزراعي. الكتاب الأول، يُخصَّص حوالي ثُلْث البنود (**١٥** بندًا من

---

(١) قانون سكانيا: يعد قانون سكانيا أقدم مدونة قانونية دنماركية، صدرت بين عامي **١٢٠٢**م و**١٢١٦**م؛ حيث يحتوي على العديد من التعديلات التي تعكس رغبة المملكة الدنماركية في مواكبة أحدث التطورات في الفقه القانوني الأوروبي، وقد تم اقتباس أجزاء كبيرة منه- بشكل مباشر أو غير مباشر- في القوانين الأخرى اللاحقة.

Cf: Karras (R. M.): Slavery and Society in Medieval Scandinavia, London, 1988, p. 173; Sigurðsson (J. V.): "Making and Using the Law in the North, c. 900-1350", in Making Using and Resisting the Law in European History, ed G. Lottes & E. Medijainen, Pisa, 2008, p. 41; Vogt (H.): The Kin's Collective Responsibility for the Payment of Man's Compensation in Medieval Denmark, in Wergild, Compensation and Penance The Monetary Logic of Early Medieval Conflict Resolution, ed L. Bothe & Others, Boston, 2021, p. 280.

(٢) قانون زيلاند: تتألف التشريعات المطبقة في مقاطعة زيلاند من مجموعة متنوعة من القوانين. من أهمها: قانون فالديمار؛ الذي يعد أقدم القوانين المدونة في مقاطعة زيلاند؛ حيث تم تدوينه عام **١٢٢٠**م، وهو يتشابه في محتواه وهيكله مع قانون سكانيا. رُغْم حَمْلِه اسم الملك فالديمار، ولا توجد إشارات في نصوصه تربطه بالديوان الملكي أو تؤكد صدوره بأمر ملكي. ومن الجدير بالذكر أن إضافة الأسماء الملكية للمخطوطات القانونية بدأت في أواخر العصور الوسطى؛ مما يشير إلى أن ربط القانون باسم الملك قد يكون تطورًا لاحقًا.

أصل **٥٠**) للقضايا الزراعية، والكتاب الثاني يخصص حوالي خمس البنود (**١٥** بندًا من أصل **٧٨** بندًا) لهذه القضايا، بينما يخصص الكتاب الثالث حوالي سدس بنوده (**١١** بندًا من أصل **٦٩** بندًا) للأمور الزراعية."

قانون جوتلاند[١]: "ينقسم قانون جوتلاند إلى ثلاثة كتب؛ حيث يخصص حوالي ثلث بنود الكتاب الأول (**٢١** من أصل **٥٧**) للقضايا الزراعية، بينما يخصص حوالي عُشر بنود الكتاب الثاني (**١١** من أصل **١١٤**) والكتاب الثالث (**١٢** من أصل **٦٨**) لهذه القضايا."

تشير الإحصائيات المجمعة لهذه القوانين إلى أن حوالي **٢٠**٪ من بنودها، أي ما يقرب من **١٥٤** بندًا من أصل **٧٥٥** بندًا، تتناول جوانب الزراعة بشكل مباشر

قانون إريك: صدر عام **١٢٤٠**م كملحق لقانون فالديمار؛ لذا كرر عددًا محدودًا من بنوده مع توضيحها بدقة أكثر. كما قدم مراسيم جديدة، مركزًا على دور الملك في الشؤون الرسمية والإجرائية.

Cf: The Danish medieval laws, pp. 153- 154; Vogt (H.) & Other: "Introduction to Part two", in Disputing Strategies in Medieval Scandinavia, ed by K. Esmark, L. Hermanson, H. Jacob & H. Vogt, Birll, 2013, p. 149; Vogt: The Kin's Collective Responsibility, p. 280.

(١) قانون جوتلاند: صدر هذا القانون في عام **١٢٤١**م خلال اجتماع عُقد في قلعة فوردينجبورج Vordingborg بحضور الملك، والنبلاء، والأساقفة. ويتميز بكونه أول قانون دنماركي مكتوب يحظى بالموافقة الرسمية من ناحية، واحتوائه على مواد ذات طابع دستوري توضح المبادئ الأساسية للقانون من ناحية أخرى. وقد استمد مصادره بشكل رئيسي من القانون العرفي ومراسيم الحكام السابقين.

Cf: Nedkvitne (A.): The social consequences of literacy in medieval Scandinavia, Brepolis, 2004, p. 79. Berman (H. J.): Law and Revolution: The Formation of the Western Legal Tradition, Cambridge, 1983, p. 515.

أو غير مباشر. هذه النسبة الكبيرة من البنود التي تتناول الجوانب الزراعية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، تعكس الاهتمام الكبير الذي أولاه المشرعون الدنماركيون في القرن الثالث عشر للقطاع الزراعي. ويشير هذا التركيز إلى الدور المحوري الذي لعبته الزراعة في المجتمع الدنماركي خلال تلك الفترة؛ مما استدعى تنظيمها بشكل دقيق في التشريعات الرئيسية للبلاد. وأضف إلي ذلك أن الزراعة كانت تمثل محورًا اقتصاديًا مهمًا في الدنمارك مثلها مثل كثير من الدول والمقاطعات في الغرب الأوروبي آنذاك.

شهد نظام ملكية الأراضي في الدنمارك تباينًا واضحًا- عكس بدوره التفاوت الملحوظ في المكانة الاجتماعية والسلطة بين مختلف طبقات المجتمع الدنماركي- بين نوعين من الملكية آنذاك:

الملكية الدائمة: تمثلت هذه الملكية في سيطرة كبار الملاك، مثل: الملك، والنبلاء، والكنيسة الكاثوليكية، على مساحات شاسعة من الأراضي. إضافة إلى عدد متزايد من الملاك الأحرار الذين امتلكوا مزارع خاصة، لاسيمًا بعد التوسع السريع في الأراضي الصالحة للزراعة قبل عام **١٣٠٠**م.

الملكية المؤقتة: تمثلت هذه الملكية في ملكية المستأجرين الأحرار، المعروفين باسم لاندبور Landboer. وقد شكل هؤلاء المستأجرين فئة اجتماعية مهمة نمت نموًا ملحوظًا في أعدادهم ليصبحوا الغالبية العظمى من السكان في نهاية تلك الفترة[١].

---

(1) Yoder (C. J.): The Late Medieval Agrarian Crisis and Black Death plague epidemic in medieval Denmark: a paleopathological and paleodietary perspective, PH. D., Texas A&M University, 2006, p. 7; Øye (I.):

تركزت ملكية الأراضي في الدنمارك خلال القرن الثالث عشر بشكل كبير في الملكيات الكبيرة والمتمثلة في التاج، والكنيسة، والنبلاء، والممتلكات الصغيرة التي تقتصر على طبقة الفلاحين الأحرار، وتشير تقديرات توزيع الملكية في الدنمارك في أوائل القرن الرابع عشر إلى وجود مجتمع ارستقراطي للغاية؛ حيث يمتلك الملك حوالي ١٢,٥ ٪ من الأراضي، و ٣٧,٥ ٪ للكنيسة والنبلاء، وحوالي ١٢,٥٪ للفلاحين. وفي الحقيقة كانت ملكية الفلاحين للأراضي في الدنمارك مقارنة ببعض الدول الاسكندنافية الأخرى أقل بكثير؛ ففي السويد على سبيل المثال، امتلك الفلاحين حوالي ٣٣٪ من ملكية الأراضي هناك[١].

ثانيًا: الدورة الزراعية:

تضمنت الدورة الزراعية في الدنمارك سلسلة متتابعة من المراحل، بدءً من تهيئة الأرض بالحراثة، ومرورًا بعمليات متنوعة، وانتهاءً بجني المحاصيل في موسم الحصاد. كل مرحلة من هذه المراحل كانت ضرورية لضمان إنتاج زراعي ناجح؛ حيث شكلت هذه العمليات المتسلسلة جوهر النشاط الزراعي الدنماركي.

أولًا: الحراثة: تجري عمليات الحراثة وتسوية الأرض وتجهيزها للزراعة في الفترة الممتدة من أواخر شهر أبريل وحتى منتصف شهر مايو، وتحديدًا بين ٢٨ أبريل و١٨ مايو؛ حيث ينشغل الفلاحون بإعداد الحقول. من خلال حرث التربة

Agricultural conditions and rural societies ca. 800–1350 – an introduction, Norwegian Agricultural History, Trondheim, 2004, p. 84.

(1) Bagge: Cross and scepter, p. 125.

وتسويتها وتجهيزها لاستقبال البذور؛ بهدف توفير الظروف المثلى لنمو المحاصيل بنجاح(١).

لم يكن استخدام المحراث في الدنمارك مستحدثًا في القرن الثالث عشر الميلادي؛ فالأدلة الأثرية تشير إلى وجوده منذ القرن الثامن الميلادي؛ حيث عُثِر على أجزاء خشبية للمحاريث في مواقع أثرية تعود لأواخر عصر الفايكنج(٢)، غير أن التطور الملحوظ كان في انتشار المحراث الحديدي الثقيل. فبعد إدخاله في جنوب جوتلاند خلال القرن التاسع الميلادي انتشر استخدامه في أرجاء الدنمارك كافة بما فيها سكانيا، بحلول القرن الثاني عشر الميلادي(٣)؛ ونظرًا لِثقل هذا النوع من المحاريث وتكلفته، اعتمد الفلاحون نظام الملكية المشتركة له، وربما كان يتم تأجيره. كما تعاونوا في أداء المهام الزراعية، من حرث، وزراعة، وحصاد لمحاصيلهم، مما عزز روح التعاون المجتمعي في الريف الدنماركي آنذاك(٤).

وقد أحدث المحراث الثقيل نقلة نوعية في تقنيات الزراعة الدنماركية؛ بتحقيقه تحسينات جوهرية في عملية حراثة الأرض وتخصيبها. فكان على عكس

---

(1) Hybel & Poulsen: The Danish Resources 1000–1550 Growth and Recession, Boston, 2007, p. 205.

(2) Corsi (M. R.): Urbanization in Viking Age and Medieval Denmark from Landing Place to Town, Amsterdam, 2020, p. 131.

(3) Myrdal (J.): The agricultural transformation of Sweden, 1000-1300, in Medieval Farming and Technology the Impact of Agricultural Change in Northwest Europe, ed G. Astill & J. Langdon, New York, 1997, pp. 153, 155.

(4) Crabtree (J.): Encyclopedia of Society and Culture in the Medieval World, New York, 2008, p. 31.

المحراث التقليدي الذي كان يقتصر دوره على تفكيك سطح التربة، تميز المحراث الثقيل بقدرته الفائقة على تقليب التربة بعمق وفعالية. برزت أهمية هذا التطور خاصة في المناطق ذات التربة الطينية الثقيلة، كالأجزاء الشمالية الغربية والشرقية من جوتلاند، وكذلك في الجزر الواقعة شرق شبه الجزيرة الدنماركية؛ فقد مكّن المحراث الثقيل المزارعين من استصلاح هذه الأراضي الصعبة وتحويلها إلى أراضٍ زراعية منتجة. كما أسهم في تطوير تقنيات تخصيب التربة؛ حيث أصبح بإمكان المزارعين دمج روث الحيوانات بعمق في التربة، مما زاد من خصوبتها وإنتاجيتها[١].

اكتسبت الخيول أهمية متزايدة في النشاط الزراعي الدنماركي؛ إذ أصبحت ضرورية لجر المحاريث التي غدت عنصراً أساسياً في الزراعة، ولم يقتصر دورها على ذلك، بل امتد ليشمل توزيع المحاصيل ونقل الحبوب إلى المطاحن والأسواق الناشئة في المدن. وقد شهد عصر الفايكنج تطوراً مهماً تمثل في ابتكار الحزام الذي مكّن الخيول من العمل كحيوانات جر بكفاءة أعلى، وفي القرن الحادي عشر بدأ استخدام حدوات الخيل؛ ليصبح شائعاً بحلول القرن الثالث عشر. وقد قدمت الاكتشافات الأثرية دليلاً ملموساً على هذا التطور؛ حيث أظهرت بقايا العظام المكتشفة من القرنين الثاني عشر والثالث عشر أن استخدام الخيول في الأعمال الزراعية أصبح أكثر شيوعاً وانتظاماً. [٢].

ثانيًا مرحلة البذر: تبدأ المرحلة الثانية من الدورة الزراعية، وهي مرحلة البذور في الفترة من **١٩** إلى **٢٥** مايو؛ حيث يقوم المزارعون بزرع مختلف أنواع المحاصيل التى تتوافق مع طبيعة التربة الدنماركية. وتُستكمل هذه العملية بنشر الروث في الحقول خلال الأسبوع الأخير من يونيو- تحديدًا من **٢٣** إلى **٢٩** من

(1) Corsi: Urbanization in Viking Age and Medieval Denmark, p. 130.

(2) Hybel & Poulsen: The Danish Resources, p. 203.

الشهر- ولا تتوقف الأعمال الزراعية عند هذا الحد، بل تتواصل على مدار الموسم، فبعد البذر تستمر الأعمال الزراعية بشكل مكثف؛ حيث يركز المزارعون جهودهم على حماية المحاصيل الناشئة وتعزيز نموها. وتشمل هذه الجهود حماية الأرض من الغربان والطيور التى تأكل الحبوب المزروعة، ثم إزالة الأعشاب الضارة، بالإضافة إلى مكافحة الآفات التي قد تهدد المحاصيل(١).

لم تقتصر المصاعب التي تواجه الزراعة في مرحلة البذر على العوامل الطبيعية فحسب، بل امتدت لتشمل التدمير والاعتداء من قبل الإنسان. وقد تصدى القانون الدنماركي لهذه المشكلة بحزم؛ حيث فرض على من يعتدي على بذور شخص آخر غرامة قدرها ثلاثة ماركات لمالك البذر، بالإضافة إلى ثلاثة أخرى للملك. ويطبق هذا الحكم حتى على الأرض التي كانت ملكاً للمعتدي؛ لأنه لم يتبع الوسائل القانونية المتمثلة في رفع دعوى قضائية بشأن النزاع(٢).

(1) Ibid. Cit., p. 205.

(2) "The Law of Jutland," in The Danish Medieval Laws, ed. D. Tamm & H. Vogt (London, 2016), p. 270.

حرصت التشريعات الدنماركية على حماية مراحل الزراعة المختلفة، بدءً من عمليتي الحرث والبذر، ومنعت هذه القوانين أي شخص من الاعتداء على المحاصيل المزروعة، شريطة أن يكون المزارع قد قام بحرث الأرض وزراعتها دون اعتراض قبل منتصف الصيف. ولتأكيد حقه في الأرض، يجب على المزارع أن يقدم شهادة مؤيدة من اثني عشر رجلاً يؤكدون بالقسم أنه حصل على الحقل بإذن ودون سوء نية. وإذا عجز عن تقديم هذه الشهادة؛ فإنه يخسر محصوله وجهده، أما إذا أقسم أنه زرع الأرض عن طريق الخطأ، فيحق له استرداد قيمة البذور فقط. ويشترط القانون رفع جميع الدعاوى المتعلقة بهذه المسائل قبل منتصف الصيف، وفي حال عدم رفع أي دعوى قبل هذا الموعد، فإن من قام بالزراعة يحق له حصاد محصوله، مع التزامه بدفع الحقوق المستحقة لصاحب الأرض كاملة.

Cf: "The Law of Jutland", p. 270.

لم يقتصر التطوير الزراعي على الأدوات الزراعية فحسب، بل امتد ليشمل نظام الزراعة أيضًا. فقد استبدل فلاحو الدنمارك نظام الزراعة السنوي بنظام جديد عُرف باسم "الدورة الثنائية". يقوم هذا النظام على تقسيم الحقل إلى قسمين: يُزرع أحدهما بالحبوب الشتوية، بينما يُترك النصف الآخر بورًا. وفي العام التالي، يتبادل القسمان وظيفتيهما[١].

لم يحظَ النظام الثنائي بانتشار واسع في الدنمارك، مما دفع المزارعين بدءً من القرن التاسع الميلادي إلى تبني نظام جديد يُعرف بالدورة الثلاثية. يقوم هذا النظام على تقسيم الأرض الزراعية إلى ثلاثة حقول كبيرة: يُزرع الأول بالحبوب الشتوية، وغالبًا ما يكون الجاودار، ويُخصص الثاني للحبوب الصيفية، وعادةً ما تكون الشعير أو الشوفان، بينما يُترك الثالث بورًا ويُستخدم للرعي[٢].

تميزت الدورة الثلاثية بعدة مزايا جوهرية. أولاً: ضمنت توزيعًا عادلاً للأراضي الخصبة والفقيرة بين مزارعي القرية. ثانيًا: أدت إلى زيادة مساحة الأراضي المزروعة بنسبة الثُمن، مع رفع إنتاجيتها بنسبة النصف. كما أسهم تنوع المحاصيل وتعرضها لظروف مختلفة في الحد من خطر المجاعات، علاوة على ذلك عززت زراعة الربيع – وهي جوهر هذا النظام – إنتاج بعض المحاصيل المهمة بشكل ملحوظ. وأخيرًا أدت فترات راحة الأرض إلى تحسين خصوبة التربة وزيادة إنتاجيتها[٣].

---

(1) Salonen & Jensen: Scandinavia in the Middle Ages, p. 85.

(2) The Danish medieval laws, p. 24; Gray: English Fields System, Cambridge, 1915, p. 17.

(3) Postan: The Cambridge Economic History, Volume 1, p. 45; Salonen & Jensen: Scandinavia in the Middle Ages, p. 86.

رغم انتشار الدورة الثلاثية في الأجزاء الشرقية من المملكة الدنماركية، بما فيها شرق جوتلاند والجزر الدنماركية وسكانيا، إلا أنها لم تترسخ في المناطق الغربية والشمالية من جوتلاند. ويعزى ذلك إلى هيمنة التربة الخشنة والأقل خصوبة في تلك المناطق؛ حيث استمرت الأنظمة الزراعية التقليدية الأكثر شمولية[١].

ثالثًا: أنواع الحقول:

شهد النظام الزراعي في الدنمارك إبان القرن الثالث عشر تنظيمًا دقيقًا للأراضي؛ حيث تم تقسيم الحقول إلى ثلاثة أنواع رئيسية: الحقول المشتركة، والحقول الفردية، والأراضي المنفصلة.

الحقول المشتركة: تعد ممارسة الزراعة المشتركة سمة أساسية من سمات نظام الحقول المشتركة داخل القرى. وقد حظيت هذه الممارسة بقبول واسع وانتشار خلال القرن الثالث عشر. يمكن أن يُعزى هذا الانتشار إلى تراجع أعداد العبيد، وهو ما قد يكون نتيجة للتأثير المتزايد للكنيسة المسيحية على المجتمع بشكل عام[٢].

تشير القوانين الدنماركية إلى أن نظام الحقول المشتركة تطلّب تحديد وقت معين لعملية البذر، أو على الأقل وضع حد زمني لزراعة الحقول وفقًا لقانون سكانيا. كانت عملية تسييج هذه المناطق مسؤولية جماعية؛ حيث نص القانون على

---

(1) Orrman (E.): Rural conditions, in the Cambridge History of Scandinavia, vol. I, Prehistory to 1520, ed K. Helle, Cambridge, 2003, pp. 271- 272.

(2) SØVSØ (M.): High Medieval Magnate Farms in Jutland with Particular Focus on the Region of Ribe, Settlement and Lordship in Viking and Early Medieval Scandinavia, ed B. Poulsen & S. M. Sindbæk, Brepols, 2011, p. 135.

أنه "عند زراعة الجيران لحبوبهم، يتعين عليهم تحديد موعد لتسييج الحقل بمشاركة جميع سكان القرية". كما أكد في بند آخر على أهمية حماية الحقول، قائلاً: "تقتضي المصلحة العامة والفردية أن تكون الحقول محمية بسياج آمن"؛ لذا كان من المنطقي أن يتفق سكان القرية بعد زراعة الحبوب على موعد محدد ليقوم كل فرد بتسييج الجزء المزروع من جانبه، ومن لم يلتزم بهذا الموعد كان يتعرض للغرامة[١].

حددت جمعية القرية موعد زراعة وحصاد وتسييج الحقول المشتركة- وبهذا المعنى كانت الحقول مزروعة بشكل جماعي- ومع ذلك لم يتم زراعتها بشكل مشترك، بل تم تقسيمها إلى شرائح صغيرة. ونعلم من المصادر اللاحقة أنه تم تقسيم الحقل المشترك إلى ثلاثمائة شريط، يتراوح طولها بين ٦٠٠ متر وعرضها بين ١٠ إلى ٢٠ مترًا. حصل كل مزارع بموجب هذا التقسيم على عدد من الشرائط والمراعي المشتركة، بما يتناسب مع حصته في وحدات القرية؛ ونظرًا لتقارب الحقول تعين على الفلاحين زراعتها معًا، مما استلزم اتفاقهم على مواعيد محددة لإنجاز الأعمال الزراعية. هذا النظام التعاوني كان ضروريًا لضمان كفاءة العمل الزراعي في ظل هذا التقسيم الدقيق للأراضي، الأمر الذي أسهم في تعزيز وحدة القرية[٢].

المزارع الفردية: لم تكن المزارع الفردية شائعة في العصور الوسطى، خاصة في المناطق الهامشية كالمستنقعات والغابات. فقد تأثرت بنية المستوطنات بالظروف

(1) "The Liber Scaniae": The Latin Text with Introduction, Translation and Commentaries, ed D. Tamm, New York, 2018, pp. 113- 114; "The Law of Scania", in The Danish Medieval Laws, ed. D. Tamm & H. Vogt (London, 2016), p. 88.

(2) The Danish Medieval Laws, pp. 24- 25; Salonen & Jensen: Scandinavia in the Middle Ages, p. 86; Orrman: Rural conditions, p. 292.

الاجتماعية والسياسية، وربما الدينية أيضًا؛ حيث تجمعت غالبية الأسر في مجموعات تراوحت بين قرى صغيرة وأخرى كبيرة الحجم.

في جوتلاند، تباين انتشار المزارع الفردية بين المناطق المختلفة. فقد كانت هذه المزارع أكثر شيوعًا في غرب جوتلاند مقارنة بباقي أنحاء شبه الجزيرة. وتفاوتت نسبة وجودها بشكل ملحوظ من أبرشية إلى أخرى؛ حيث شكلت المزارع الفردية والقرى الصغيرة ما يتراوح بين ١٠٪ إلى أكثر من ٧٠٪ من إجمالي المزارع في بعض المناطق.

في زيلاند وفونين: سيطر نظام الحقول المشتركة على شرق الدنمارك. غير أن المناطق الغابية شهدت ارتفاعًا في نسبة المزارع الفردية، ففي بعض أجزاء شمال شرق زيلاند، بلغت هذه النسبة ٣٧٪. أما في فونين فقد كانت نسبة المزارع الفردية في المجمل حوالي ٥٪، لكنها ارتفعت إلى ما يزيد عن ١٠٪ في المناطق الوسطى المغطاة بالغابات.

في سكانيا: هيمنت المزارع الفردية على المناطق الغابية في سكانيا، هالاند، وبليكينج المتاخمة للحدود السويدية. في المقابل تميزت الأراضي الخصبة في سهل سكانيا بوجود القرى التي اعتمدت نظام الحقول المشتركة؛ حيث اختلفت كثافة القرى بين شمال سكانيا وجنوبها. ففي الشمال تراوحت نسبة القرى لكل كيلومتر مربع بين ٠,٠٣٪ و٠,٠٤٪، بينما ارتفعت هذه النسبة في الجنوب والغرب لتصل إلى ما بين ٠,١٥٪ و٠,٢٧٪. وعلى مستوى سكانيا ككل شكلت القرى الغالبية العظمى من المزارع بنسبة ٨٦٪، في حين لم تتجاوز نسبة المزارع الفردية ١٤٪ من إجمالي المزارع[1].

[1] Hybel & Poulsen: The Danish Resources, pp. 143- 144.

بالنظر إلى نسبة انتشار المزارع الفردية مقارنة بالحقول المشتركة في المقاطعات الدنماركية الثلاث، يمكننا استنتاج الآتي: احتلت جوتلاند المرتبة الأولى في انتشار المزارع الفردية، تلتها زيلاند، وأخيرًا سكانيا. هذا الترتيب يشير إلى أن الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة كانت أكثر وفرة في سكانيا مقارنة بجوتلاند وزيلاند. ويُعد هذا التوزيع للأراضي الخصبة السبب الرئيس وراء انتشار نظام الحقول المشتركة بشكل أوسع في سكانيا. فكلما زادت خصوبة الأرض وصلاحيتها للزراعة، زاد الميل لاستخدام نظام الحقول المشتركة بدلًا من المزارع الفردية.

لعبت جودة التربة وخصوبتها دورًا محوريًا في تحديد نمط انتشار نظم الزراعة؛ فقد هيمنت الحقول المشتركة على الأراضي الخصبة، بينما سادت المزارع الفردية في مناطق الغابات والمستنقعات. ويمكن تفسير هذا النمط بجهود الاستصلاح الفردية التي قام بها الفلاحون الدنماركيون خلال القرن الثالث عشر في المناطق الأقل خصوبة. وتدعم هذا الاستنتاج بنود القوانين الدنماركية آنذاك، والتي أشارت إلى مبادرات بعض المزارعين لاستصلاح الأراضي رغم معارضة آخرين لهذه العملية. هذا التباين في الرغبة بالاستصلاح يوضح كيف أدت المبادرات الفردية إلى نشوء المزارع الفردية في المناطق الأقل خصوبة، بينما ظلت الأراضي الخصبة تحت نظام الحقول المشتركة الذي كان أكثر ملاءمة لطبيعتها.

الأراضي المنفصلة: لم يقتصر النظام الزراعي في الدنمارك على الحقول الفريدة والمشتركة فحسب، بل اشتمل أيضًا على نظام عُرِفَ باسم الأراضي المنفصلة؛ المعروفة في القوانين الدنماركية باسم "Ornum"، هذه الأراضي تمثل جزءًا من الرقعة الزراعية داخل القرية، وتخضع لقرارات المجتمع المحلي فيما يخص مواسم الزراعة والحصاد والرعي، رغم كونها مملوكة لشخص واحد. تتميز هذه القطع

بمساحاتها الواسعة، وانفصالها عن بقية أراضي القرية بواسطة علامات حدودية مميزة، تم وضعها منذ زمن بعيد. وقد تكون هذه العلامات على شكل أحجار أو أوتاد أو خنادق. أما في حال عدم وجود علامات حدودية واضحة، يتعين ترسيم حدود هذه الأراضي باستخدام الحبال لتمييزها عن الأراضي المجاورة. هذا الإجراء يضمن تحديد نطاق هذه الأراضي بوضوح؛ مما يسهل إدارتها وفقًا لقرارات المجتمع المحلي، مع الحفاظ على حقوق ملكيتها الفردية. وعلى عكس الأراضي الأخرى، لم تخضع الـ "Ornum" للترتيبات العامة وقيود وواجبات التنظيم الصارم المتزايد في مجتمع القرية، مما يعني استثناءها من نظام الحقول المشتركة. عادة ما ينتمي ملاك هذه الأراضي إلى طبقة النبلاء. وفقًا لقانون جوتلاند، فعند تقسيم الأراضي يجب على الجميع التخلي عن استغلال الأراضي الصالحة للزراعة باستثناء الـ "Ornum" أو "Stuf" الخاصة بالكنيسة، أو الأراضي المشتراة بشكل خاص من قبل فرد واحد. ومن الممكن أن تكون قرية بأكملها ملكًا لشخص واحد أو مؤسسة واحدة، حتى لو كانت تُزرع من قبل العديد من الفلاحين، شريطة أن يكون هناك مالك وحيد للقرية[١].

تميزت المزارع الدنماركية بتجمعها في مجموعات صغيرة، مشكلة قرى تضم ما يصل إلى ثلاثين أو أربعين مزرعة، أو نجوعًا صغيرة تتكون من نحو عشر مزارع فقط. قبل القرن الثاني عشر الميلادي، وقد أسهم نظام الزراعة المستمر في انتقال هذه القرى بانتظام إلى مواقع جديدة، سعيًا لتحقيق أقصى إنتاجية ممكنة من

(1) "The Law of Jutland", pp. 253- 254; Postan: The Cambridge Economic History, Volume 1, pp. 643- 644; Hybel & Poulsen: The Danish Resources, p. 146.

المحاصيل. غير أن هذا الوضع تغير بعد القرن الثاني عشر، خاصة مع انتشار نظام الدورة الثلاثية، الذي أدى إلى زيادة الإنتاج واستقرار القرى نسبيًا[١].

عاش معظم سكان المناطق الريفية في الدنمارك خلال العصور الوسطى في قرى؛ حيث كان أصحاب المنازل يزرعون الأرض بشكل جماعي. وقد تركزت هذه القرى غالبًا في المناطق ذات التربة الخصبة، مثل: سكانيا، وزيلاند، وفونين، بالإضافة إلى الجزر الأخرى شرق جوتلاند وجنوبها. أما في المناطق الأقل إنتاجية وخاصة في غرب جوتلاند، فكانت المستوطنات المتباعدة والمزارع المنعزلة هي النمط السائد[٢].

هكذا انقسم نظام الحقول في الدنمارك إبان القرن الثالث عشر الميلادي إلى ثلاثة أنواع رئيسية: الحقول الفردية، الحقول المشتركة، والأراضي المنفصلة. فكيف كان يتم تقسيم الأراضي بين المزارعين في ظل هذه الأنظمة؟ بمعنى آخر ما هي الطرق التي اعتمدها المجتمع الدنماركي في القرن الثالث عشر لتحديد حدود كل مزارع داخل حقولهم؟. شهدت الدنمارك في القرن الثالث عشر الميلادي ظهور العديد من الأنظمة لتقسيم الأراضي وتوزيعها. ومن أبرز هذه النظم:

---

(1) Yoder: The Late Medieval Agrarian Crisis, pp. 10- 11.

تقع مباني كل مزرعة من مزارع فلاحي الدنمارك على سطح مرتفع، وهي منطقة مسيجة تتضمن المسكن ومباني المزارع والحدائق؛ حيث تحتوي معظم المزارع على حديقة نباتية Kalgarthوهي تعني حديقة الملفوف، وتشير إلى أهم الخضروات.

Cf: The Danish medieval laws, p. 24.

(2) The Danish medieval laws, p. 24.

نظام البول bolskift[١]: ظهر هذا النظام خلال القرنين الحادي عشر والثاني عشر الميلاديين، وهو نظام تقسيم للأراضي سبق التقسيم الشمسي؛ حيث خصص بموجبه لكل مزارع قطعًا مجمعة من الأرض وفق تسلسل هرمي في مجموعات ثابتة متساوية من حيث الموارد الاقتصادية وحجم الإيجارات والضرائب المفروضة عليها[٢].

كان "البول" الركيزة الأساسية في تنظيم توزيع المنافع والمسؤوليات داخل القرى الدنماركية، وقد اعتمد تحديد هذه الوحدة على المساحة الإجمالية للأراضي التابعة لكل قرية؛ مما أدى إلى اختلاف في عدد البولات وحجمها من قرية إلى أخرى. وفي إطار هذا النظام، تفاوتت مساحات المزارع المملوكة للفلاحين بشكل كبير؛ فقد تراوحت هذه المساحات بين حد أدنى قدره نصف بول، وحد أقصى بلغ خمسة ونصف بول. ويبدو أن هذا التباين في أحجام المزارع نشأ نتيجة لعمليات التقسيم أو الدمج التي طرأت على المزارع الأصلية عبر الزمن. هذا التنوع في أحجام المزارع يعكس تطور الملكية الزراعية في المجتمع الدنماركي آنذاك؛ حيث

---

(١) البول: مصطلح يشير إلى قطعة أرض ذات مساحة وجودة محددتين. وينحدر هذا المصطلح من كلمة "bol" التي تعني "العيش"، وبالتالي فإن "البول" يُقصد به "مكان للسكن". كان البول خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين، وحدة القياس الوحيدة المستخدمة في منطقة سكانيا. أما في منطقتي جوتلاند وفينين، فقد كانت الوحدة المعتمدة هي الهارك الذهبي.

Cf: The Danish medieval laws, p. 25; Bloch (M.): Feudal Society, vol. 1, The Growth of Ties of Dependence, London, 1962, p. 48; Postan: The Cambridge Economic History, Volume 1, p. 645; Steenstrup (J. C.): Studier over Kong Valdemars, Kjøbenhavn, 1874, p. 54.

(2) Orrman: Rural condition, p. 292.

تأثرت بعوامل، مثل: الميراث، والتبادلات العقارية، وربما التغيرات في الظروف الاقتصادية والاجتماعية للفلاحين[١].

التقسيم الشمسي Solskift: ظهر هذا النظام في القرن الثالث عشر الميلادي، وحل في كثير من الحالات محل نظام البول السابق. ويشير هذا النظام إلى تقسيم عادل للأراضي الزراعية المشتركة في القرية، مثل الحقول والمراعي، وفقًا لمبدأ الدورة الزراعية القديمة المرتبطة بحركة الشمس. بمعنى آخر، تقسم الأراضي إلى قطع متساوية؛ بحيث يتبع كل قطعة مسار الشمس اليومي من الشرق إلى الغرب[٢]، ويستند هذا النظام إلى مبادئ قانونية مستوحاة من قانون جوتلاند، الذي يشترط على جميع الفلاحين التنازل عن ملكياتهم الزراعية المشتركة لصالح المجتمع ما لم تكن أرض منفصلة أو تم منحها للكنيسة عن طريق التبرع أو البيع[٣].

كان الهدف الرئيسي من هذ الأنظمة هو تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية والاقتصادية بين المزارعين، وذلك من خلال ضمان حصول كل مزارع فرصة متساوية لتحقيق دخل معقول.

حرصت التشريعات الدنماركية على تحقيق العدالة في توزيع الأراضي الزراعية بين المزارعين، ففرضت استخدام "قياس الحبل" كأداة موحدة لتحديد حدود المزارع وتقسيمها بشكل متساوٍ، ولم تسمح لأي شخص برفض عملية القياس داخل القرية حال طلب أحد المزارعين لذلك. كان الهدف من ذلك هو

---

(1) Ole (F.): Kirker rejses alle vegne 1050-1250, Gyldendal,1994, p.293.

(2) Jefrey Love and others: A Lexicon of Medieval Nordic Law, Cambridge, 2020, p. 531.

(3) "The Law of Jutland", p. 256.

حل النزاعات التي قد تنشأ بين الورثة حول حجم حصصهم، وضمان حصول كل مزارع على أرض ذات جودة متساوية. كما أسهم هذا الإجراء في التغلب على شعور بعض المزارعين بتضائل أراضيهم بسبب عمليات الحرث[١].

لم تسمح القوانين بالظلم في تقسيم الأراضي بين الفلاحين؛ لذا منحت كل من لم يحصل على حصة متساوية مع باقي المزارعين الحق في اللجوء إلى الجمعية وطلب إعادة التقسيم، وأوجبت على المدعي إبلاغ الطرف الآخر بموعد الجلسة بشهادة رجلين، ولم يكن مسموحًا للمدعى عليه التغيب عن الجلسات إلا لأسباب محددة: مثل المرض، أو الحج للأراضي المقدسة، أو خدمة الملك، أو الاستدعاء إلى جمعية أعلى، وبعد مثول الطرفين أمام الجمعية، يُمنحان خمسة أيام لقياس الأرض المتنازع عليها بحضور بعض أعضاء الجمعية للشهادة على ما حدث[٢].

هكذا منح المشرع الدنماركي الجمعيات المحلية في القرى الحق في الفصل في النزاعات التي تنشأ حول ملكية الأراضي، أو الشعور بالظلم نتيجة التقسيم غير العادل للحقول المشتركة.

رابعًا: استصلاح الأراضي:

شهدت إسكندنافيا بما فيها الدنمارك توسعًا زراعيًا على مرحلتين متميزتين:

المرحلة الأولى (٧٠٠-١١٠٠م): تميزت هذه الفترة بظروف مناخية مواتية بشكل استثنائي؛ فقد سادت درجات حرارة معتدلة، مع صيف دافئ وجاف، وشتاء يميل إلى الرطوبة. تلك الظروف المثالية التي كانت العامل الرئيس في دفع عجلة التوسع الزراعي للأمام.

---

(1) The Danish medieval laws, pp. 25- 26.

(2) "The Law of Jutland", pp. 254- 255.

المرحلة الثانية (القرن الثاني عشر – **١٣٥٠**م): بدأت هذه المرحلة مع مطلع القرن الثاني عشر واستمرت حتى تفشي الطاعون الأسود في عام **١٣٥٠**م، وفي هذه المرحلة أتاح التقدم في التقنيات الزراعية استمرار دفع علمية التوسع إلى الأمام، فقد أدى تبني أساليب زراعية مبتكرة إلى زيادة المحاصيل وتيسير العمليات الزراعية، مما جعلها أكثر يسرًا وربحية[١].

حرصت التشريعات الدنماركية، وعلى رأسها قانون سكانيا على تشجيع سكان القرى على استصلاح وتحسين الأراضي المشتركة كالغابات، والمستنقعات، والأراضي المهملة، وقد وضع القانون إجراءات محددة لتنظيم هذه العملية، حيث دعا جميع الملاك المشتركين، بمن فيهم غير الراغبين في الاستصلاح إلى اجتماع الجمعية القروية. وتحديد مهلة قصوى خمسة أيام لاتخاذ قرار بشأن تقسيم الأراضي. ومنح القانون الراغبين في العمل على تحسين الأراضي الحق في تحسينها وتقسيمها فيما بينهم[٢]. هدف هذا القانون إلى تحفيز السكان على استثمار أراضيهم وتحسينها حتى لو اضطروا للقيام بذلك دون مشاركة جميع الملاك المشتركين، كما يعكس هذا التشريع حرص المشرع الدنماركي على تعزيز الإنتاجية الزراعية وضمان الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية مع الحفاظ على مبدأ الملكية المشتركة، والعمل الجماعي في المجتمعات الريفية.

تشير الدلائل الأثرية إلى أن استصلاح الأراضي في كل من سكانيا، وزيلاند بدأ في وقت مبكر يعود إلى القرنين الثامن والتاسع الميلاديين، واستمرت على مدى

---

(1) Salonen & Jensen: Scandinavia in the Middle Ages, p. 85.

(2) "The Law of Scania", p. 66.

قرون حتى وصلت إلى ذروتها في القرن الثالث عشر[١]. وقد دُفعت هذه الجهود الاستصلاحية في الدنمارك إلى الأمام بدوافع متعددة، منها:

الزيادة السكانية؛ حيث شهدت الدنمارك خلال الفترة الممتدة من الألفية الأولى حتى منتصف القرن الرابع عشر نمواً سكانياً ملحوظاً. تركزت الكثافة السكانية بشكل رئيسي في المناطق الخصبة مثل سكانيا، وفونين، وشرق جوتلاند، ومعظم زيلاند، بينما كانت مناطق المستنقعات والغابات أقل كثافة، ومن أبرز المناطق التي شهدت نمواً سكانياً سريعاً خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر جزيرتا لولاندLolland وفاستر Falster[٢]، فقد أشارت التقديرات إلى أن عدد سكان الدنمارك ارتفع من حوالي ٧٥٠,٠٠٠ نسمة عام ٩٠٠م إلى ما بين مليون ومليون ونصف المليون نسمة عام ١٣٠٠م، وكانت الغالبية العظمى من السكان يعملون في الزراعة[٣].

تأمين إمداد الغذاء: أدى النمو السكاني المتسارع في الدنمارك إلى زيادة الضغط على الموارد الطبيعية، مما استدعى توسيع المساحات الزراعية لتلبية الاحتياجات الغذائية المتزايدة للسكان المتنامين؛ حيث كانت الحاجة إلى توفير مساحة أكبر للعيش وحقول أكبر للزراعة أمرًا ملحًا.

زيادة الطلب على الأراضي الزراعية: شهدت الدنمارك توسعًا زراعيًا متسارعًا بدأ في عصر الفايكنج واستمر حتى أوائل القرن الرابع عشر، وشمل هذا

(1) Myrdal: The agricultural transformation of Sweden, p. 159.

(2) Corsi: Urbanization in Viking Age and Medieval Denmark, p. 136.

(3) Yoder: The Late Medieval Agrarian Crisis, p. 11.

التوسع تحويل مساحات واسعة من الغابات إلى أراضٍ زراعية، وتأسيس مزارع وقرى جديدة خاصة في المناطق الشمالية(١).

لاحظ المؤرخ ساكسو غراماتيكوس تغيرًا ملحوظًا في المشهد الطبيعي الدنماركي حوالي عام ١٢٠٠م، فقد وثّق أن الطريق الممتد بين كالوندبورغ وسيغرسفيد في زيلاند، والذي كان في السابق محاطًا بأشجار كثيفة، قد تحول إلى أراضٍ زراعية مع بقاء بعض الأشجار المتناثرة، ولم يقتصر هذا التحول على هذه المنطقة فحسب، بل امتد ليشمل مناطق واسعة في زيلاند، وجنوب جوتلاند؛ حيث جرى استصلاح مساحات شاسعة من الغابات، مما أدى إلى ظهور العديد من المستوطنات الجديدة في تلك المناطق(٢).

تجاوز التطوير الزراعي حدود استصلاح المستنقعات، والغابات ليشمل إحياء الأراضي الزراعية القديمة المهملة. وقد اتخذ هذا التطوير نمطين رئيسيين، الأول: هو التوسع الداخلي؛ الذي تمثل في توسيع الرقعة الزراعية المحيطة بالقرى والمزارع القائمة، مما أدى إلى امتلاك بعض القرى لمساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، أما النمط الثاني: فهو الاستيطان الخارجي؛ الذي تجلى في إنشاء قرى جديدة في المناطق الواقعة بين التجمعات السكنية الموجودة، وهي ظاهرة شهدت انتشارًا واسعًا في أنحاء أوروبا الغربية(٣).

---

(1) Salonen & Jensen: Scandinavia in the Middle Ages 900–1550, New York, 2023, p. 84.

(2) Saxonis Grammatici Gesta Danorvm, Alfred Holder, Strassburg, 1886, p. 238; Corsi: Urbanization in Viking Age and Medieval Denmark, pp. 136-137.

(3) Hybel & Poulsen: The Danish Resources, p. 30.

لم تكن هناك صعوبة في العثور على أراضٍ جديدة قابلة للاستصلاح الزراعي في الدنمارك، ويرجع ذلك إلى وجود مساحات شاسعة- خاصة في الشمال- لم يتم تحويلها بعد إلى أراضٍ زراعية، وكان لهذا الوضع أسباب عديدة، أهمها: وجود المراعي العامة، وظاهرة هجر الأراضي منذ بداية القرن الثاني عشر نتيجة لسوء الأحوال الجوية، وهجمات القراصنة، والحروب. ومع ذلك فإن ادعاء ساكسو بأن ثلث المملكة تقريبًا كان خرابًا عند تولي فالديمار الأول(١١٥٨-١١٨٢م) Valdemar I العرش يُعد مبالغًا فيه وغير دقيق[١].

شكلت الغابات المصدر الرئيسي للاستيطان في العصور الوسطى؛ فقد تم إخلاء مساحات واسعة من الغابات في شمال زيلاند لإنشاء المستوطنات. ويذكر مسح الملك فالديمار الغابة الملكية في أورويث Orwith ، مشيرًا إلى بدء الاستيطان فيها منذ منتصف القرن الثاني عشر؛ حيث كانت غابات زيلاند خيارًا مفضلاً للاستيطان، مما جعلها من المناطق التي اختارها الرهبان السيسترسيون للاستقرار عند قدومهم إلى الدنمارك، ووفقًا للقوانين الدنماركية، كان بإمكان الفلاحين قطع الأشجار أو استخدام الغابات كمراعٍ مشتركة، شريطة الحصول على إذن ملكي أو من أحد النبلاء. وفي القرن الثالث عشر، ادعى النبلاء في شرق الدنمارك حقهم في الأشجار الكبيرة، بينما سُمح للفلاحين باستخدام الشجيرات فقط .

Cf: Hybel & Poulsen: The Danish Resources, pp. 31- 32.

[1] Saxo Grammaticus: Gesta Danorum, vol. 2, p. 1113; Hybel & Poulsen: The Danish Resources, p. 34.

فالديمار الأول: ابن الملك كانوت لافارد (ت ١١٣١م)Canute Lavard، تولى فالديمار الأول العرش الدنماركي في أعقاب انتهاء الحروب الأهلية، ونجح في تأسيس حكم أسرة آل فالديمار. حكم مملكة الدنمارك لمدة ستة وعشرين عاماً، حتى وفاته في ١٣ مايو عام ١١٨٢م، عن عمر يناهز ٥١ عامًا.

Cf: Scriptores Minores Danice Minores, ed M. C. Gertz, vol. 1, Kobenhaven, 1918, p. 166; Annales 980-1286, in Annales Danici Medii Ævi, ed E. Jorgensen, Kobenhavn, 1920, pp. 192- 193; Annals of Hanover,

سعت القوانين الدنماركية إلى تحفيز المزارعين على استصلاح الأراضي وتطويرها حتى لو اضطروا للقيام بذلك بمفردهم، وقد منحت هذه القوانين جمعية المقاطعة أو المنطقة صلاحية السماح للفلاحين الراغبين في تحسين الأراضي المشتركة – مثل الغابات والمستنقعات وغيرها من الأراضي المهملة – بالقيام بذلك حتى في حال عدم موافقة بعض الأطراف الأخرى(١).

كان من المتوقع أن تنال كل مزرعة نصيبها من الأراضي الزراعية المستصلحة حديثًا، وذلك بما يتناسب مع حجمها ونسبتها في تقسيم القرية. فعلى سبيل المثال، جرى في سكانيا تقسيم الأراضي الصالحة للزراعة إلى قطع كبيرة وفقًا لعدد وحدات "البول" في القرية. وبناءً على ذلك حصلت كل وحدة "بول" على قطعة أرض تتناسب مع حجمها في القرية(٢).

نشأت بعض المستوطنات الجديدة على حدود الأراضي المزروعة في مناطق كانت تُسْتَخَدمُ سابقًا بصورة مشتركة من قبل مزارعي القرى المجاورة. لم يكن هذا التوسع دائمًا مؤشرًا على زيادة عدد المستوطنات، بل كان في كثير من الأحيان نتيجة لإعادة توزيع المستوطنات القائمة، مدفوعًا بتطورات في الأساليب الزراعية. ونتيجة لهذه التحركات السكانية، ظهر نمط استيطاني جديد يتميز بوجود مزارع متباعدة يفصل بينها ما يقارب ١٦٠٠ إلى ١٨٠٠ متر(٣).

pp. 300- 301; The Chronicle of Arnold of Lubeck, trans G. A. Loud, New York, 2019, p. 93.

(1) "The Law of Scania", p. 66.

(2) Postan: The Cambridge Economic History, Volume 1, p. 645.

(3) Orrman: Rural condition, p. 254.

يمكن ملاحظة توسع الاستيطان من خلال دراسة أسماء الأماكن في الدنمارك، فالعديد من المستوطنات الجديدة تحمل أسماء تنتهي بمقاطع مثل "throp" أو "druop" أو "rup"، هذه المقاطع تنحدر من أصل مشترك وهو كلمة "throp"، التي تعني قرية صغيرة أو مستوطنة جديدة مستقلة، وغالبًا ما يتم دمج هذه المقاطع مع أسماء أشخاص، كما في حالة "Svendstrup" التي تجمع بين "Svend" و"throp". ويُعتقد أن هذه الأسماء المركبة ترتبط باسم المزارع الذي بدأ عملية الاستيطان في تلك المنطقة(١).

بينت القوانين الدنماركية في تلك الفترة إمكانية إنشاء قرى جديدة عن طريق الانتقال من القرى القديمة. التي كانت تُعرف باسم "hoegby" (بمعنى قرية مرتفعة أو تل)، في حين أُطلق على القرية الجديدة الناشئة عن هذا الانتقال اسم "thorp"، وغالبًا ما كان تأسيس هذه القرى الجديدة جهدًا جماعيًا؛ حيث يتعاون أفراد المجتمع القروي بأكمله في هذه العملية(٢).

منح قانون جوتلاند الجمعية سلطة الفصل في النزاعات الناشئة بين القرى الجديدة والقرى الرئيسية حول استغلال الأراضي المشتركة، وأعطى القانون لسكان القرية الرئيسية الحق في استدعاء سكان القرية الجديدة للعودة إذا تسببوا في ضرر لهم، وفي حال رفض سكان القرية الجديدة العودة، تقوم الجمعية بتحديد موعد لعودتهم، وإذا بقوا بعد استدعائهم قانونياً، يتوجب عليهم دفع مستحقات

(1) Salonen & Jensen: Scandinavia in the Middle Ages, p. 84.

(2) "The Law of Jutland", p. 254; Postan: The Cambridge Economic History, Volume 1, p. 637.

الملك. ومع ذلك إذا استمروا في مستوطنتهم لمدة ثلاث سنوات (ثلاثة شتاءات) دون نزاع في الجمعية، فلا يمكن مقاضاتهم لإجبارهم على العودة[١].

هكذا تعددت الأراضي التي كان من الممكن استصلاحها من قبل فلاحي الدنمارك في القرن الثالث عشر الميلادي مثل الغابات والمستنقعات والأراضي المهملة والفقيرة التي كانت تقع على أطراف القرى.

خامسًا: المحاصيل:

شهدت الزراعة الدنماركية في نهاية عصر الفايكنج تحولاً جوهرياً من الاعتماد الرئيس على تربية الحيوانات، والمحاصيل البستانية إلى زراعة الحبوب، وقد جاء هذا التحول للعديد من العوامل منها: الحاجة إلى زيادة الإنتاج الغذائي لتلبية احتياجات السكان المتزايدة، وفعالية زراعة الحبوب في إعالة عدد أكبر من الأفراد مقارنة بتربية الحيوانات[٢]. كما ساهمت إمكانية تخزين الحبوب لفترات طويلة واعتماد المجتمعات المستقرة عليها كمصدر غذائي أساسي في ترسيخ مكانتها كمحصول زراعي رئيسي، إضافة إلى ذلك فقد أتاحت زراعة الحبوب استخدام منتجاتها الثانوية (الأوراق والسيقان) في تغذية الماشية، مما عزز أهميتها الاقتصادية[٣].

---

(1) "The Law of Jutland", p. 254.

(2) Corsi: Urbanization in Viking Age and Medieval Denmark, p. 173.

(3) Fair (E.): The Urban/Rural Divine: A Regional Comparison of Diet, Migration, and Trade Resources in Medieval Denmark, PH. D, The University of Utah, 2022, pp. 20- 21.

شهدت الدنمارك شأنها شأن بقية دول أوروبا انتشارًا واسعًا لزراعة الحبوب الأربعة، لا سيما الشعير والجاودار[١].

الجاودار: لعب الجاودار دورًا محوريًا في الزراعة الدنماركية، لاسيمًا في مناطق سكانيا والجزر، وقد انتشرت زراعة نوعي الجاودار الربيعي والخريفي على نطاق واسع؛ حيث ارتبط توسع زراعته باستخدام المحراث الثقيل[٢].

اكتسب الجاودار أهمية خاصة في صناعة الخبز؛ إذ سمحت خصائصه بتخزين الخبز لفترات أطول بفضل قدرته على التحمل، كما أسهم انتشار زراعته في تعميم استخدام الأفران والمنجل القوسي[٣]، وأدركت الدولة الدنماركية أهمية الجاودار؛ فأصدرت قوانين لحمايته من خلال تسييج حقوله، تمامًا كما فعلت مع الشعير[٤].

الشوفان: اختص هذا المحصول بزراعة الأراضي الهامشية الواقعة على أطراف القرى، والتي تميزت بتربتها الفقيرة، وقد كُرِّس استخدامه في المقام الأول كعلف للماشية. وعلى الرغم من زراعته في الأراضي الأقل جودة، فقد اكتسب الشوفان أهمية بالغة في الاقتصاد الدنماركي، تجلت هذه الأهمية بشكل واضح حين أُدرج كبند ضريبي ضمن قائمة دخل التاج في عام **١٢٣١**م، هذا الإدراج الذي يعكس القيمة الاقتصادية الكبيرة التي حظي بها الشوفان، رغم كونه محصولًا ثانويًا

---

(1) Postan: The Cambridge Economic History, Volume 1, p. 647; Hybel and Poulsen: The Danish Resources, p. 198.

(2) Postan: The Cambridge Economic History, p. 647. Corsi: Urbanization in Viking Age and Medieval Denmark, p. 138.

(3) Corsi: Urbanization in Viking Age and Medieval Denmark, p. 138.

(4) "The Law of Jutland", p. 88.

من حيث جودة الأراضي التي يُزرع فيها، ولعل هذا يشير إلى دوره المهم في تعزيز الثروة الحيوانية، وبالتالي في دعم الاقتصاد الزراعي الدنماركي بشكل عام[١].

الشعير: المحصول الأساسي في الزراعة الدنماركية؛ حيث زرع على نطاق واسع، خاصة في القرنين الثاني عشر والثالث عشر[٢].

القمح: على الرغم من ندرة المعلومات المتعلقة بزراعة القمح في الدنمارك، تشير الدلائل المتاحة إلى أنه كان يُزرع عادةً في الحقول المجاورة للمزارع[٣].

الذرة: كانت الذرة محصولاً صيفياً مهماً في الدنمارك، كما يتضح من إشارة المؤرخ ساكسو جراماتيكوس إلى حقول الذرة غير المحصودة خلال وصفه لمعركة جراث هيثGrathe Heath عام ١١٥٧م[٤]. هذه المعلومة تكشف عن عدة

---

(1) Hybel & Poulsen: The Danish Resources, p. 202; Postan: The Cambridge Economic History, Volume 1, p. 647; Salonen & Jensen: Scandinavia in the Middle Ages, p. ٩٠.

(2) Hybel & Poulsen: The Danish Resources, p. 29; Pulsiano (P.) & Other: Medieval Scandinavia: An Encyclopedia, New York, 1993, p. 3.

(3) Postan: The Cambridge Economic History, Volume 1, p. 647.

(4) Saxo Grammaticus: Gesta Danorum, vol. 2, p. 1109.

معركة جراث هيث: دارت رحى هذه المعركة بين فريقين: فالديمار وأنصاره من الجوتلانديين من جانب، وسفين وقواته المؤلفة من سكان سكانيا وزيلاند من جانب آخر؛ حيث وقع الاشتباك بين الطرفين في الثالث والعشرين من أكتوبر عام ١١٥٧م، وقد حقق الجوتلانديون النصر، مما اضطر سفين إلى الفرار. غير أن مصيره كان مأساوياً؛ إذ تعرف عليه بعض الفلاحين وقاموا بقتله. نتيجة لهذه الأحداث: أصبح فالديمار الأول الحاكم الوحيد الباقي على قيد الحياة. وضعت هذه الوقائع حداً للحروب الأهلية والصراع على وراثة العرش الذي استمر منذ عام ١١٣٤م.

جوانب مهمة: أولاً، تؤكد وجود زراعة موسمية متطورة في الدنمارك خلال القرن الثاني عشر. ثانياً: تبرز التداخل بين الأحداث العسكرية والحياة الزراعية؛ حيث إن المعارك كانت تؤثر على المحاصيل. وأخيراً: تشير إلى أهمية الذرة في الاقتصاد الزراعي الدنماركي آنذاك.

لم تقتصر الزراعة في القرى الدنماركية على الحبوب فقط، بل تشير الحفريات الأثرية إلى تنوع المحاصيل التي كانت تزرع، بما في ذلك الخضروات مثل الكتان، واللفت، والبازلاء، والفاصوليا، والفاكهة، مثل: التفاح، والفراولة، والبندق، والتوت الأسود، ومع ذلك، لا تزال طبيعة التفاح سواء كان بريًا أم مزروعًا غير واضحة[١].

تقدم هذه المعلومات صورة ثرية عن التنوع الزراعي في الدنمارك إبان القرن الثالث عشر الميلادي، مما يدل على مستوى متقدم من الممارسات الزراعية والغذائية في تلك الحقبة، كما أنها تفتح المجال لمزيد من البحث والدراسة، لا سيمًا فيما يخص طبيعة بعض المحاصيل، مثل: التفاح.

شهد حصاد الحقول الكبيرة تحسنًا ملحوظًا في الكفاءة مع إدخال المنجل القوسي، الذي انتشر استخدامه في جوتلاند منذ عام ١٢٠٠م، وتشير

Cf: Chronica Albrici Monachi trium Fontium, in Monvmenta Germaniae Historica, ed G. H. Pertz, Tom XXIII, Hannoverae, 1874, p. 844; Chronicon Roskildense, in Scriptores Minores Historie Danice, ed Gertz, vol. 1, Kobenhavn, 1918, , p. 33; Helmold: The Chronicle of the Slave, p. 228.

(1) Corsi: Urbanization in Viking Age and Medieval Denmark, pp. 127- 128. Fair: The Urban/Rural Divine, p. 29.

الأدلة إلى أن ظهور آلة درس الحبوب واستخدامها لأول مرة يعود تقريبًا إلى نفس الفترة الزمنية[١].

اهتمت التشريعات الدنماركية بحماية المحاصيل الزراعية من الاعتداءات؛ وذلك من خلال سن مجموعة من القوانين المنظمة التي تمنع استخدام القش كمرعى قبل انتهاء جميع الجيران من حصاد حقولهم؛ وذلك حفاظًا على مبدأ العدالة والتعاون بين أفراد المجتمع الزراعي، كما ألزمت هذه التشريعات المزارعين بالالتزام بمواعيد محددة للحصاد، محذرة إياهم من التأخير، ولم تغفل هذه القوانين إمكانية سوء نية بعض المزارعين الذين قد يتعمدون تأخير الحصاد بغرض الحصول على تعويضات عن الأضرار التي قد تلحق بمحاصيلهم المتروكة في الحقول. وقد اعتبر هذا السلوك محاولة متعمدة لإيذاء الآخرين أو الاستيلاء على ماشيتهم بطريقة غير مشروعة، ولمواجهة هذه الممارسات، فرضت التشريعات على المزارعين تسييج حقولهم، وألزمتهم في نفس الوقت بالسماح للآخرين بالرعي في أراضيهم بعد انتهاء موسم الحصاد، شريطة أن يتم ذلك بعد إخطار الجمعية المحلية والحصول على موافقتها[٢].

شكلت المحاصيل الزراعية المصدر الأساسي للدخل لغالبية سكان القرى، مما دفع القوانين الدنماركية إلى تفصيل الإجراءات المتعلقة بالسياج وحماية الحقول من الحيوانات الأليفة المعتدية، وقد تضمنت هذه القوانين العديد من البنود التي تنظم هذه المسائل بدقة؛ لذا كان لزامًا على كل مزارع إحاطة حقله بسياج، والمساهمة في تسييج الأراضي الصالحة للزراعة حول القرية، وقد حدد مجلس القرية

(1) Hybel & Poulsen: The Danish Resources, p. 203.

(2) "Erik's Law of Zealand", of The Danish Medieval Laws, ed. D. Tamm & H. Vogt (London, 2016), p. 19٧.

مواعيد إنشاء هذه الأسوار، مع فرض غرامات على كل من لم يقم بإتمام التسييج في الوقت المقرر[١].

سادسًا: تشريعات حماية المحاصيل:

حرص المشرع الدنماركي على توفير حماية شاملة للمحاصيل الزراعية من مختلف المخاطر المحيطة بها. ويمكننا تصنيف هذه التهديدات- وفقًا للقوانين الدنماركية- إلى فئتين رئيسيتين: الأخطار الناجمة عن الحيوانات، والمخاطر التي يتسبب بها الإنسان. هذا التصنيف الذي يعكس نهجًا تشريعيًا متكاملاً يهدف إلى معالجة كافة أشكال التهديدات المحتملة للمحاصيل، مما يؤكد على الأهمية البالغة التي أولاها المشرع الدنماركي لحماية الإنتاج الزراعي وضمان استدامته في المجتمع آنذاك.

أولًا: الجرائم المرتكبة بواسطة الحيوانات:

تشمل هذه الفئة الاعتداءات على المحاصيل وإتلافها، سواء حدثت بشكل عفوي أثناء رعي الحيوانات بالقرب من الأراضي المزروعة، أو نتيجة دفع الحيوانات عمدًا من قبل أصحابها نحو هذه المحاصيل. وقد منحت التشريعات الدنماركية الجمعية المحلية صلاحية الفصل في هذه القضايا، كما وضعت هذه القوانين مجموعة متنوعة من الإجراءات والتدابير التي تهدف إلى الحد من وقوع مثل هذه الجرائم، لعل أهمها:

الغرامات: طبقت القوانين الدنماركية نظامًا صارمًا من الغرامات لردع الاعتداءات على المحاصيل؛ فقد حدد غرامات متفاوتة: أوقيتان للاعتداء على حقل فردي، نصف مارك للاعتداء على حقل القرية، وست أوقيات للاعتداء على

(1) The Danish medieval laws, pp. 24, 31.

حقل قرية أخرى وفقًا لقانون سكانيا. وقد بلغت هذه الغرامة وفقًا لقانون جوتلاند ٤٠ مارك على من يتعمد إتلاف الحقول، ما لم يثبت أن دخول الحيوانات كان عرضيًا، فيقتصر العقاب حينها على تعويض الأضرار التي لحقت بالحقول فقط[١]. هذا التدرج في العقوبات يعكس حرص المشرع على مراعاة طبيعة كل حالة وحجم الضرر الناجم عنها، مما يؤكد على أهمية حماية الممتلكات الزراعية في المجتمع الدنماركي آنذاك.

بمقارنة تواريخ إصدار قانوني سكانيا وجوتلاند، يمكننا استخلاص استنتاجين مهمين:

أولًا: يشير تشديد العقوبات في قانون جوتلاند، الذي صدر لاحقًا لقانون سكانيا إلى عدم فعالية الغرامات السابقة في ردع المخالفين؛ فقد بدا أن العقوبات الأقل صرامة لم تحقق الهدف المرجو منها في الحد من المخالفات.

ثانيًا: يدل هذا التغليظ في العقوبات على انتشار الظاهرة المستهدفة بشكل ملحوظ في المجتمع؛ فتزايد حدة العقوبات يعكس على الأرجح تفاقم المشكلة وتغلغلها في المجتمع، وعليه يمكن القول:

أن هذا التطور في التشريعات يكشف عن محاولة السلطات التصدي لمشكلة متنامية من خلال اتخاذ إجراءات أكثر صرامة، استجابةً لعدم كفاية التدابير السابقة في كبح جماح هذه الظاهرة المجتمعية.

الوقاية: سعت القوانين الدنماركية إلى الحد من الجرائم ضد المحاصيل قبل وقوعها من خلال فرض قيود صارمة على رعي الماشية؛ فقد منعت هذه القوانين رعي الحيوانات في الأراضي الصالحة للزراعة قبل انتهاء موسم الحصاد، واشترطت

(1) "The Law of Scania", p. 88; "The Law of Jutland", p. 287.

موافقة جميع الجيران قبل السماح بذلك، كما ألزمت أصحاب الماشية بربطها في ممتلكاتهم الخاصة، وفي حال المخالفة فرضت غرامة قدرها أوقيتان مع تعويض الأضرار، مع إتاحة الفرصة للمتهم لتبرئة نفسه بالقسم مع ثلاثة آخرين على أن دخول ماشيته للأراضي الزراعية لم يكن متعمدًا. هذه الإجراءات تعكس التوازن بين حماية المحاصيل وضمان العدالة في المجتمع الدنماركي آنذاك[١].

الاحتفاظ بالحيوانات: منح القانون الدنماركي صاحب الحقل الذي يعثر فيه على حيوانات أليفة الحق في احتجازها، وليس ملكيتها، كضمان للحصول على تعويض مناسب عن الأضرار التي لحقت به[٢].

ثانيًا: الجرائم البشرية: تُعد جرائم السرقة وإدخال الحيوانات بالقوة إلى الحقول من أبرز الجرائم الإنسانية المرتكبة ضد الممتلكات الزراعية.

السرقة: تعد من أبرز الجرائم التي ارتكبها الإنسان ضد الممتلكات الزراعية، وقد تناولتها القوانين الدنماركية بالتفصيل؛ حيث منحت هذه القوانين للجمعية المختصة الصلاحية لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ضد أي شخص يثبت ارتكابه لهذه الجريمة. وقد تم توجيه هذه التهمة ضد كل من:

- أُلقى القبض عليه وهو يحمل حزمة واحدة من الحبوب سرقها من حقل شخص آخر[٣].
- قام بحصاد الحقول وسرقة محاصيلها، سواء كانت حبوبًا أو تبنًا، حتى لو كانت قيمة المسروقات أقل من نصف مارك[١].

---

(1) "Erik's Law of Zealand", pp. 196, 198.

(2) "Erik's Law of Zealand", p. 198.

(3) "The Law of Scania", p. 87.

- الاستيلاء على حبوب رجل آخر كان قد حرثها وزرعها دون اعتراض ولم ترفع عليه دعوى قانونية قبل منتصف الصيف، حتى لو كان مالك الحقول من استولى على الحبوب. في حال قام شخص بالحرث والزراعة دون اعتراض ولم يتحدث مالك الأرض؛ فيمكن للزارع أن يُقسم يمينًا بشهادة اثني عشر شخصًا أنه حصل على إذن بزراعة هذا الحقل دون سوء نية. وإذا ادعى الزارع أنه زرع الأرض عن طريق الخطأ وليس عن عمد؛ فيحق له استرداد قيمة البذور فقط، وفي حالة رفع دعوى قضائية، يتم إيداع المحصول لدى طرف محايد حتى البت في القضية، وإذا استولى أحد الأطراف على المحصول وخسر القضية، فإنه يُعتبر مغتصبًا للحق[٢].
- اقتحام الحقول ليلاً وسرقة المحاصيل.
- سرقة المحاصيل أثناء السفر عبر الحقول[٣].

شملت الجرائم الإنسانية التي سردتها لنا القوانين المتعلقة بالممتلكات الزراعية، ترك الحيوانات عمدًا في حقول الآخرين، كما جرّمت إدخال الماشية بعنف إلى الحقول، سواء كانت ملكًا للأفراد أو القرى، ومُنحت الجمعية سلطة الفصل في هذه الجرائم. تراوحت الغرامات المفروضة بين نصف مارك وست أوقيات في قانون جوتلاند، وتضاعفت العقوبة لتصل إلى ٤٠ ماركًا لمن أدخل حيواناته قسرًا إلى حقول الغير، كما حظر القانون مطاردة الثعالب أو الحفر عنها في

(1) "The Law of Jutland", p. 266.

(2) "The Law of Jutland", p. 270.

(3) "The Law of Jutland", p. 287.

أراضي الآخرين دون إذن، وفرض غرامة قدرها ٦ أونصات على المخالفين، مع إمكانية تبرئة المتهم نفسه بقَسَم ستة رجال[١].

في الواقع، لم يكتف المشرع الدنماركي بالعقوبات المالية على مرتكبي هذه الجرائم، بل اتخذ إجراءات وقائية لمنع وقوع هذه الجرائم، متبعًا في ذلك طريقتين:

الأول: منع رعي الماشية في الحقول ما لم يتم الحصول على إذن من جميع الجيران وبعد انتهاء الجميع من حصاد محاصيلهم. على أن يتم ربطها في الممتلكات الخاصة، وعاقب كل من يخالف هذه القاعدة بعقوبة مالية قدرها أوقيتان، بالإضافة إلى إلزامه بتعويض أي ضرر ناتج عن هذه المخالفة[٢].

ثانيًا: إنشاء الأسيجة: أُلزم أصحاب الأراضي الزراعية، وليس الرعاة بإقامة أسيجة حول حقولهم لصونها وحمايتها من الاعتداءات البشرية والحيوانية على حد سواء[٣]. وقد وُضعت مجموعة من القواعد لتنظيم التعامل مع هذه الأسيجة، ومن أهمها:

- إلزام كل مالك بتسييج حقوله الخاصة والمشاركة في تسييج حقول القرية الصالحة للزراعة خلال المدة التي يحددها مجلس القرية، ومنح المخالف في حلة عدم الالتزام مهلة ثلاثة أيام لإتمام التسييج، وإن استمر في مخالفته بعد انقضاء هذه المهلة، يُغرَّم بمبلغ قدره نصف مارك، وإذا أصر على رفض التسييج وسداد الغرامة، يحق لأصحاب الحقول المجاورة – بعد استصدار حكم من مجلس القرية – السيطرة على ماشية المخالف[٤].

(1) "The Law of Scania", p. 87; "The Law of Jutland", p. 287.

(2) "Erik's Law of Zealand", pp. 190- 191, 196.

(3) "The Law of Scania", p. 87.

(4) "The Law of Scania", p. 88.

- عدم التعرض لأسيجة الآخرين، سواء بالكسر الجزئي أو الهدم الكلي، ومن يخالف هذا الحظر يواجه عقوبة مزدوجة: دفع غرامة قدرها أوقيتان، وتعويض قيمة الأضرار التي لحقت بالحقول، ومع ذلك يُمكن للمتهم تبرئة نفسه إذا أدى قسمًا مدعومًا بشهادة ثلاثة رجال يؤكد فيه براءته من تهمة هدم السياج(١).
- منع إزالة الأسيجة قبل انتهاء جميع الجيران من حصاد محاصيلهم. وإلزام كل من خالف هذا الحكم بدفع تعويضات لكل من تضرر جراء هذا الفعل(٢).
- إصلاح الأسيجة التي لا تؤدي وظيفتها في حماية المحاصيل بشكل فعّال. ومن يتخلف عن هذا الواجب يتعرض لغرامة مالية تساوي في قيمتها الغرامة المفروضة على من لم يُنشئ السياج.
- إصلاح الأسيجة المكسورة في أقرب وقت ممكن لتفادي الإضرار بحقول الآخرين. ومن يخالف هذا الأمر يُلزم بتعويض قيمة الأضرار التي لحقت بالغير، وإذا أهمل المخالف إصلاح السياج لمدة تزيد عن يوم وليلة بعد إخطاره من قبل جيرانه، فيُغرَّم أوقيتين إضافة إلى تعويض الأضرار. ومع ذلك، يمكن للمتهم تبرئة نفسه من دفع قيمة الأضرار بأداء قسم مدعوم بشهادة ثلاثة رجال إذا تجاوزت مدة الإهمال يومًا وليلة، أو الاكتفاء بقسمه منفردًا إذا لم تتجاوز المدة المذكورة(٣).

---

(1) "The Law of Scania", p. 88.

(2) "The Law of Scania", p. 88; "Erik's Law of Zealand", p. 197- 198.

(3) "Erik's Law of Zealand", p. 197.

- منع إنشاء الأسيجة على ممتلكات الآخرين، ومن يخالف هذا الحظر يتعرض لعقوبة مالية قدرها اثنتا عشرة أوقية، مع إلزامه بتصحيح الحدود. وفي حال استدعاء المخالف إلى الجمعية، تفرض عليه غرامة إضافية مقدارها ثلاثة مارك، بالإضافة إلى ثلاثة مارك أخرى تدفع للملك. وبناءً على ذلك، تتراوح قيمة الغرامة الإجمالية بين ثلاثة مارك واثني عشر مارك، وذلك حسب حجم الاعتداء وموقف المخالف، سواء قبل الحكم أو رفضه[١].

نص قانون إريك على معاقبة كل من يقوم بإتلاف الأسيجة حتى لو كانت على أرضه الخاصة، وذلك بهدف حماية الملكية العامة والخاصة. وقد نظم القانون آلية التعامل مع هذه المسألة من خلال اللجوء إلى المجلس وانتظار صدور قرار منه، أما عقوبة مخالفة هذا القانون، فتمثلت في: غرامة مالية قدرها ستة مارك، تُقسم مناصفةً: ثلاثة ماركات للمتضررين من إزالة السياج، وثلاثة أخرى للملك؛ نظراً للضرر الذي يلحق بالجميع جراء هذا الفعل[٢].

(1) "Erik's Law of Zealand", p. 193.

(2) "Erik's Law of Zealand", p. 196.

الخاتمة:

يمكننا القول بأن الزراعة تبوأت مكانة بارزة في المجتمع الدنماركي إبان القرن الثالث عشر، ونتيجة لذلك، أولى المشرعون اهتمامًا كبيرًا بهذا القطاع الحيوي؛ فسعوا جاهدين لوضع القوانين والتشريعات الكفيلة بحمايته وصونه من شتى أنواع المخاطر التي قد تهدد استمراريته وازدهاره.

تنوعت ملكية الأراضي في الدنمارك إبان القرن الثالث عشر الميلادي، وتمتعت بمكانة مقدسة سعت القوانين إلى حمايتها من الاعتداء؛ فقد مُنحت الجمعية دوراً بارزًا في الفصل في النزاعات المتعلقة بملكية الأراضي ووسائل انتقالها المختلفة، كما حرص المشرع الدنماركي على حصول كل مزارع على حقه في الحقول المشتركة للقرية، من خلال تقسيم الأراضي الخصبة والفقيرة بين المزارعين بما يتناسب مع حجم زراعة كل منهم، وذلك بهدف ضمان الاستقرار في الملكية الزراعية والتقليل من النزاعات حولها.

أولى المزارعون في الدنمارك اهتماماً كبيراً بالعناية بمحاصيلهم الزراعية؛ وذلك من خلال توفير البيئة والظروف المناسبة لنموها وحمايتها طوال مراحل دورة زراعتها؛ فقد حرصوا على توفير الظروف المثالية للمحاصيل خلال فترة نموها في الحقول، من خلال التنسيق فيما بينهم على مواعيد الزراعة، والأعمال الزراعية الأخرى، كما اهتموا كذلك بالمرحلة اللاحقة للحصاد؛ حيث كانوا يعملون معاً على الحفاظ على المحاصيل من التلف أو السرقة. بهذا النهج الشامل للعناية بالمحاصيل من بداية النمو وحتى ما بعد الحصاد تَمَكَنَ المزارعون الدنماركيون من الحفاظ على إنتاجيتهم الزراعية.

توفرت للفلاحين الدنماركيين أدوات زراعية أكثر فاعلية، مثل: المحاريث، والأدوات اليدوية، بالإضافة إلى استخدام الطاقة المائية مع توسع نظام الطاحونة المائية، وأحزمة الخيول والثيران التي ساعدت في زيادة كفاءة النقل ورفع الإنتاج.

أدى تطبيق نظام الدورة الثلاثية على نطاق واسع خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين إلى زيادة كبيرة في كفاءة استخدام الأراضي؛ مما أدي إلى التخلي عن الأنظمة الأقدم والأقل فاعلية، مثل: النظام الثنائي، كما تسببت الدورة الثلاثية في زيادة المحاصيل مما سمح بتخصيص جزء أكبر من الأراضي الزراعية للخضروات والفاكهة، خاصة العنب، وهذا بدروه أدي إلى تحسين نوعية وتنوع النظام الغذائي للسكان.

ملحق (١)

خريطة الدنمارك في القرن الثالث عشر الميلادي[١].

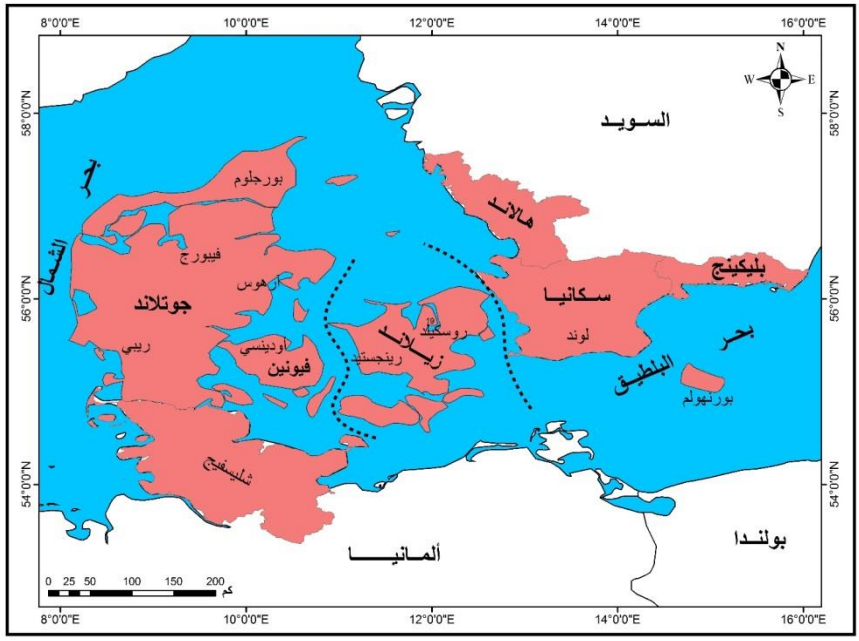

[1] Anderson (P.): Legal Procedure and Practice in Medieval Denmark, Boston, 2011, p. 13.

قائمة المصـــادر والمراجع

أولًا: المصادر الأجنبية:

- Adam of Bremen: History of the archbishops of Hamburg-Bremen; trans F. J. Tschan, New York, 2002.
- Annales Waldemariani, in Annales Danici Medii Ævi, ed E. Jorgensen, Kobenhavn, 1920.
- Annales 980-1286, in Annales Danici Medii Ævi, ed E. Jorgensen, Kobenhavn, 1920.
- Annals of the House of Hanove, collected by S. A. Halliday, vol. 1, London, 1826.
- Chronica Albrici Monachi trium Fontium, in Monvmenta Germaniae Historica, ed G. H. Pertz, Tom XXIII, Hannoverae, 1874.
- Chronicon Roskildense, in Scriptores Minores Historie Danice, ed Gertz, vol. 1, Kobenhavn, 1918.
- "Erik's Law of Zealand", of The Danish Medieval Laws, ed. D. Tamm & H. Vogt (London, 2016).
- Helmold: The Chronicle of the Slavs, trans F. J. Tschan, New York, 1966.
- Saga (K.): The History of the Kings of Denmark, trans H. Pálsson& P. Edwards, Odense, 1986.
- Saxo Grammaticus: Gesta Danorum: The History of the Danes, Vol. 1, ed K. Friis, Oxford, 2015.

كما تم الاعتماد على النسخة الألمانية من نفس المصدر

- Saxonis Grammatici Gesta Danorvm, Alfred Holder, Strassburg, 1886.
- Scriptores Minores Danice Minores, ed M. C. Gertz, vol. 1, Kobenhaven, 1918.
- The Chronicle of Arnold of Lubeck, trans G. A. Loud, New York, 2019.
- The Danish medieval laws: the laws of Scania, Zealand and Jutland, ed H. Vogt & Other, New York, 2016.

- "The Law of Jutland", in The Danish Medieval Laws, ed. D. Tamm & H. Vogt, London, 2016.
- "The Law of Scania, in The Danish Medieval Laws, ed. D. Tamm & H. Vogt (London, 2016).
- The Liber Scaniae: The Latin Text with Introduction, Translation and Commentaries, ed D. Tamm, New York, 2018.

ثانيًا: قائمة المراجع والدوريات الأجنبية:

- Anderson (P.): Legal Procedure and Practice in Medieval Denmark, Boston, 2011, p. 13.
- Andersen (P.): "The Truth must always be Stronger": The Introduction and Development of Næfnd in the Danish Provincial Laws, in New Approaches to Early Law in Scandinavia, ed S. brink & L. Collinson, Belgium, 2014.
- Bagge (S.): Cross and scepter: the rise of the Scandinavian kingdoms from the Vikings to the Reformation, Oxford, 2014.
- Bell (C.): Reforming Property Rights in Land and Tenancy, The World Bank Research Observer, Vol. 5, No. 2 (Jul., 1990).
- Berman (H. J.): Law and Revolution: The Formation of the Western Legal Tradition, Cambridge, 1983.
- Bloch (M.): Feudal Society, vol. 1, The Growth of Ties of Dependence, London, 1962.
- Corsi (M. R.): Urbanization in Viking Age and Medieval Denmark from Landing Place to Town, Amsterdam, 2020.
- Crabtree (J.): Encyclopedia of Society and Culture in the Medieval World, New York, 2008.
- Fair (E.): The Urban/Rural Divine: A Regional Comparison of Diet, Migration, and Trade Resources in Medieval Denmark, PH. D, The University of Utah, 2022.

- Gray: English Fields System, Cambridge, 1915.
- Hybel (N.): The Nature of Kingship 800–1300, The Danish Incident, Boston, 2018.
- Hybel & Poulsen: The Danish Resources 1000–1550 Growth and Recession, Boston, 2007.
- Jefrey Love & others: A Lexicon of Medieval Nordic Law, Cambridge, 2020.
- Karras (R. M.): Slavery and Society in Medieval Scandinavia, London, 1988.
- Myrdal (J.): "The agricultural transformation of Sweden, 1000-1300", in Medieval Farming and Technology the Impact of Agricultural Change in Northwest Europe, ed G. Astill & J. Langdon, New York, 1997.
- Nedkvitne (A.): The social consequences of literacy in medieval Scandinavia, Brepolis, 2004.
- Ole (F.): Kirker rejses alle vegne 1050-1250, Gyldendal,1994.
- Orrman (E.): "Rural conditions", in the Cambridge History of Scandinavia, vol. I, Prehistory to 1520, ed K. Helle, Cambridge, 2003.
- Øye (I.): Agricultural conditions and rural societies ca. 800–1350 – an introduction, Norwegian Agricultural History, Trondheim, 2004.
- Postan (M.M.): The Cambridge Economic History of Europe from the Decline of the Roman Empire, Vol. 1, Agrarian Life of the Middle Ages, Cambridge, 1966.
- Poulsen (B.): Contextualizing an Early Medieval Village: An Aristocratic Family in Southern Jutland, its Landed Wealth, and

Connection to central Danish Thing Place, Danish journal of Archaeology, vol. 11, 2022.

- Pulsiano (P.) and Other: Medieval Scandinavia: An Encyclopedia, New York, 1993.
- Salonen & Jensen: Scandinavia in the Middle Ages 900–1550, New York, 2023.
- Sigurðsson J. V. & Others: "Making and Using the Law in the North, c. 900-1350", in Making Using and Resisting the Law in European History, ed G. Lottes & E. Medijainen, Pisa, 2008.
- SØVSØ (M.): "High Medieval Magnate Farms in Jutland with Particular Focus on the Region of Ribe, Settlement and Lordship", in Viking and Early Medieval Scandinavia, ed B. Poulsen & S. M. Sindbæk, Brepols, 2011.
- Steenstrup (J. C.): Studier over Kong Valdemars, Kjøbenhavn, 1874.
- Vogt (H.): "The Kin's Collective Responsibility for the Payment of Man's Compensation in Medieval Denmark", in Wergild, Compensation and Penance the Monetary Logic of Early Medieval Conflict Resolution, ed L. Bothe & Others, Boston, 2021.
- Vogt (H.) & Other: "Introduction to Part two", in Disputing Strategies in Medieval Scandinavia, ed K. Esmark, L. Hermanson, H. J. Orning & H. Vogt, Birll, 2013.
- Yoder (C. J.): The Late Medieval Agrarian Crisis and Black Death plague epidemic in medieval Denmark: a paleopathological and paleodietary perspective, PH. D., Texas University, 2006.